Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/1
5 December 2003
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية: ١٩٩٠-٢٠٠٣

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٤

الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لم يرفق المؤلف بهذه الورقة بعض المراجع المذكورة فيها، فطبعت حسبما وردت في النص الأصلي.

04-0051

تصدير

أعدت هذه الدراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) السيدة أيلين كتـــاب. وتود المؤلفة الإعراب عن شكرها للسيدة ر. أبو ضحو من معهد دراسات المرأة بجامعة بـــيرزيت، فلسطين، على ما قدمته لها من مساعدة ثمينة.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
خلاصة ..... ز
مقدمة ١

الفصل

أولاً- الإطار السياسي ٢

ألف- الخلفية التاريخية ٢
باء- الانتفاضة الأولى ٣
جيم- الانتفاضة الثانية ٤

ثانياً- ديناميات السكان ١٢

ألف- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم ١٢
باء- معدلات الخصوبة والوفيات ١٥
جيم- الأسر المعيشية الفلسطينية ١٧

ثالثاً- مؤشرات اجتماعية واقتصادية ١٩

ألف- المشاركة السياسية ١٩
باء- العمالة والاقتصاد ٢٣
جيم- الفقر ٢٦
دال- التعليم ٢٨
هاء- الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان ٢٩
واو- الصحة ٣٢

قائمة الجداول

١- مؤشرات مستويات المعيشة والمساعدة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٩
٢- التغير في أنماط التغذية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة الثانية ١١
٣- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٧ ... ١٣
٤- التوقعات السكانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ ..... ١٤
٥- متوسط العمر ومتوسط عمر العزاب عند الزواج في عام ١٩٩٧ ..... ١٨

المراجع ٣٦

خلاصة

إن تحليل أوضاع المرأة الفلسطينية لا يكون كاملاً بدون الإشارة إلى قسوة الأحوال المعيشية للمدنيين الفلسطينيين، والتي يسببها استمرار احتلال إسرائيل لأرضهم. وفي حين أن التحليلات المشابهة لأوضاع المرأة في الأراضي والبلدان الأخرى تشتمل على بحث المساواة بين الجنسين في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم والعمل، فإن هذه المجالات تحال إلى الدرجة الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين نظراً إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للصراع على السكان. فخلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الثانية، وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تُوفي ما يزيد عن ٢ ٧٠٠ فلسطيني وجُرح نحو ٢٧ ٠٠٠ فلسطيني آخر، واحتُجز حوالي ٧ ٠٠٠، ودُمّر عدد لا يحصى من البيوت وتضرر جميع السكان العرب ولا يزالون معرضين للخطر والمضايقة والإهانة بشكل مستمر. وزيادة على ذلك، فإن قدرة المدنيين الفلسطينيين على الحركة، التي كانت بالفعل مقيّدة تقييداً شديداً بالإغلاقات ونقاط التفتيش، زاد في إعاقتها بناء جدار فاصل. فهذا الحاجز من الجدران الخرسانية العالية ومن السياجات والخنادق وأبراج المراقبة الأمنية يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي كما يؤكد ذلك قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وفي حين أن حكومة إسرائيل ما انفكت تنتهك القوانين الدولية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧، فإن المرحلة الحالية من الصراع لها تأثير مدمر للغاية على السكان المدنيين بسبب ازدياد أعمال الإخلاء القسري للبنايات الفلسطينية والاستيلاء عليها وهدمها وإغلاقها، بما في ذلك المرافق الأساسية والمؤسسات العامة. وفي هذا السياق، فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية للصراع لها دور هام في توفير الفرص أو عدم توفيرها للسكان العرب بما فيهم النساء.

ولذا، فإن المستقبل غير معروف ولا يمكن التنبؤ بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية بشكل دقيق. ومع أن قيام دولة بشكل ما في فلسطين أمر مطروح على جدول الأعمال، فإنه لا يزال هناك خلاف شديد حول عدد سكان هذه الدولة والسلطات التي ستتمتع بها. وعليه، فلا بد للإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والتنمية، أن تأخذ في الاعتبار الإطار السياسي الحالي والفرص والتحديات في أعقاب التغيرات التي ستتم في المستقبل.

وبالتالي فإن هذا التحليل لأوضاع المرأة الفلسطينية يأتي في الوقت المناسب، نظراً إلى أن الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقات أسلو انتهت من دون تحقيق أي تقدم على المستوى السياسي. وعلى الرغم من هذه العقبة الخطيرة، فقد أُحرزت بعض النجاحات السياسية، خصوصاً من حيث إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الوطنية الفلسطينية والمبادرات التي تقوم بها عدة منظمات محلية، منها المنظمات النسائية والمجالس التشريعية والمجتمع المدني، والرامية إلى النهوض بالتنمية والديمقراطية في فلسطين. غير أن إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية كان لها تأثير

خطير على الحياة اليومية للسكان وعلى قدرة المؤسسات المحلية على العمل، وعرقلت الأولويات، بل وأدت إلى تحويلها من مجال التنمية إلى مجال الطوارئ والرعاية.

وعلى مستوى التنمية، تعيش المرأة الفلسطينية، فيما يبدو، مجموعة من الظروف المتناقضة. فعلى الرغم من الزيادة الواضحة في عدد النساء الملمات بالقراءة والكتابة وارتفاع معدلات تسجيل الفتيات والنساء في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، فإن هذه المكاسب ظل يقلل من أهميتها ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مشاركة المرأة في مجالي العمل والسياسة. وعلاوة على ذلك، هناك ميل عام إلى تفسير هذه المشاركة المتواضعة بمبررات دينية أو بالتمسك بالتقاليد. ويعزى ذلك جزئياً إلى التقاليد والقيم الأبوية المترسخة في المجتمع والتي تحابي الفتيان والرجال. غير أن هذا التفاوت يعود أيضاً إلى الحالة المالية المقلقلة لمعظم الأسر الفلسطينية واعتقاداً أن الأبناء أقدر على إعالة الأسرة في زمن يتسم بعدم الاستقرار. وهذا التفاوت بين الجنسين يترجم إلى قيود مماثلة في القوة العاملة حيث تعيق التحديات التي ينطوي عليها سوق العمل الموجه للذكور مشاركة المرأة في السوق أكثر مما تعيقها أحكام الدين التي تعارض عمل المرأة خارج البيت.

مقدمة

يؤدي رأس المال البشري دوراً هاماً للغاية في فلسطين بسبب الضعف النسبي لقاعدة الموارد الطبيعية والقيود السياسية والاقتصادية الناتجة عن استمرار الصراع. ومع ذلك، ففي حين أن المجتمع الفلسطيني قد حاول وضع مسار للتنمية البشرية في أعقاب اتفاقات أسلو، فإن معظم المبادرات والإستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية توقفت نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية[1]. ويقدم الفصل الأول لمحة عامة عن الخلفية التاريخية للصراع ويبحث آثاره السلبية على الوضع الاجتماعي السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وتوفر المسوح الديمغرافية إحصاءات ومؤشرات ثمينة حول خصائص المجتمع من حيث السكان والأسر، يمكن استخدامها في دراسة قضايا المرأة والرجل. ويعرض الفصل الثاني للفجوات بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني ويسلط الضوء عليها من خلال مؤشرات مثل حجم السكان وتوزيعهم، ومعدلات الخصوبة والوفيات، وحجم الأسر وأنواعها، وأنماط الزواج.

أما الفصل الثالث، فهو يزيد بحث قضايا المرأة والرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقيم ويعزز العلاقة الإستراتيجية بين النُهج القائمة على الحقوق في تناول قضايا المرأة والرجل، بما في ذلك إصلاح القوانين وحقوق الإنسان، وقضايا التنمية مثل تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل. وهذه العلاقة التي لم تُدمج بشكل كامل في فلسطين تشمل بحث عدد من القضايا والفرص الأساسية في ستة مجالات رئيسية هي المشاركة السياسية، والعمالة والاقتصاد، والفقر، والتعليم، والقانون وحقوق الإنسان، والصحة.

---

(١) اتفاقات أوسلو هي التسمية الشائعة لإعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي، الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية (واشنطن، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

أولاً- الإطار السياسي

ألف- الخلفية التاريخية

إن الوضع الحالي للمرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ناشئ عن الهيكل الاجتماعي للمجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين هما في الأساس جزآن منفصلان من الهيكل الفلسطيني الأكبر الذي جرى تفكيكه في عام ١٩٤٨ عقب إنشاء إسرائيل.

١- الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧

خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، فُصلت الضفة الغربية فصلاً تاماً عن قطاع غزة وتولى إدارتها الأردن فيما قامت مصر بإدارة قطاع غزة. وشهدت هاتان المنطقتان خلال تلك الفترة هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة إذ هاجر السكان المدنيون بحثاً عن فرص اقتصادية في عدة بلدان، وخصوصاً في دول الخليج. وبينما شاركت في هذه الهجرة نساء من الطبقات الوسطى أو الحاصلات على تعليم عال، بقيت النساء الفقيرات، خاصة من مخيمات اللاجئين والمجتمعات الريفية في فلسطين يعتنين بأسرهن ومزارعهن. ونظراً إلى أن أفراد هذه الأسر الفقيرة من الذكور شاركوا أيضاً في الهجرة، فإن الهيكل الاجتماعي الناجم عن الهجرة وضع عبئاً خاصاً ومتناقضاً على كاهل المرأة. وبشكل أكثر تحديداً، ففي حين أن الخسارة المادية وهجرة اليد العاملة والتشتت فرضت على هؤلاء النساء القيام بأدوار ومسؤوليات جديدة، فإن الشعور بالصدمة وبعدم الأمن الذي انتاب المجتمع الفلسطيني كان من شأنه أن يفرض عليهن الدور الرمزي لتمثيل التواصل مع الماضي مما عزز دورهن التقليدي كمقدم للرعاية وسند للمجتمع(٢).

٢- الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

ازداد هذا الضغط على الهيكل الاجتماعي الفلسطيني في عام ١٩٦٧ في أعقاب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وكان لدمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل آثار بعيدة المدى على تطور المجتمع الفلسطيني. ومع أن الحصول على عمل بأجر في إسرائيل أدى إلى تحسين حالة عدد من الأسر الفلسطينية، خاصة بين سكان الريف واللاجئين، فإن القيود التي فرضتها إسرائيل في الوقت ذاته على تكوين رأس المال في الضفة الغربية وقطاع غزة حدّ من نمو

---

(٢) يستند هذا التحليل إلى عدة بحوث أجراها معهد دراسات المرأة منذ إنشائه عام ١٩٩٤، وخاصة الدراسة الإجمالية للعلاقات بين المرأة والرجل التي أعدها أبو نحلة وآخرون. "Towards gender equality in the Palestinian Territories: a profile of gender relations" (Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), August 1999).

الطبقات المتوسطة. ونتجت من ذلك درجة من المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان العرب. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول الانتقائي على العمل بأجر في إسرائيل الذي استبعدت منه النساء إلى حد كبير، قد أضر بهيكل الأسر الفلسطينية. فقد استطاعت أجيال من الشباب الذكور كسب رزقهم مستقلين عن السلطة الأسرية والأبوية، الأمر الذي قوّض السلطة الأبوية بعض الشيء. وفيما يخص المرأة، فقد تجلى هذا التحول في السلطة التقليدية في تحول من الهياكل الأسرية الواسعة داخل المجتمع إلى دور الأزواج داخل نطاق الأسرة البيولوجية.

كذلك تعرضت السلطة الأسرية لمزيد من التحديات في السبعينات والثمانينات عقب ظهور الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة، التي قام فيها الشباب بدور مهم. وبالإضافة إلى توفير فرص جديدة للحراك الاجتماعي، شجعت هذه الحركة الوطنية المرأة الشابة على التفاوض من جديد بشأن جوانب من أدوار المرأة والرجل داخل المجتمع الفلسطيني. وبالتالي، ساهمت هذه الحركة في تمكين الأجيال الناشئة من خلال هياكل حزبية حديثة تتجاوز بل وتهمش هيكل العشائر القديم للسلطة السياسية؛ وتمهد السبيل للمشاركة الفعالة للمرأة في المقاومة الوطنية. وبناء على ذلك، أعيد تحديد الدور الرمزي للمرأة كناقل وناشر للتقاليد لإدخال دور جديد مستقل عن السلطة الأسرية يروج لصورة المرأة كعضو مستقل من أعضاء المجتمع. وفي ذلك الإطار، ساعد إنشاء مؤسسات مدعومة للتعليم العالي في تغير هذه الرؤية من خلال توفير مجال للأجيال الصاعدة من الرجال والنساء لتقاسم الخبرات وتكوين شخصية جديدة منفصلة عن الأسرة؛ والحصول على المعرفة وعلى أدوات جديدة لتكوين رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه المكاسب الهامة، لم يؤد توفير التعليم العالي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السوق، خاصة بالنسبة للمرأة. ويعزى جزء من ذلك إلى ازدياد القيود المفروضة على سوق العمل جراء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وانعكاساته السلبية على الاقتصاد المحلي.

باء- الانتفاضة الأولى

لقد تمخضت عن الانتفاضة الفلسطينية لعام ١٩٨٧، والتي تسمى عموماً الانتفاضة الأولى، مجموعة من الهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تمثل طرقاً بديلة لتنظيم الأسرة والتسلسل التراتبي التقليدي عبر كافة قطاعات المجتمع. وكان كثير من القيادات الأولى من الجيل الذي استفاد من التعليم العالي. وبالتالي، فإن المرحلة الأولى من الانتفاضة الأولى كانت تتميز بكثير من قيم الديمقراطية، والاعتماد على الذات والتمكين التي كانت جزءاً من تجربة التعلم. وبالنسبة إلى المرأة، كانت هذه المرحلة المبكرة وسيلة لتوسيع الأدوار والهويات الجديدة للجنسين التي ظهرت خلال السبعينات.

غير أنه بحلول عام ١٩٩٠، كانت هذه الاتجاهات الإيجابية قد عُكست تماماً بسبب قمع إسرائيل للانتفاضة والتكاليف الاقتصادية والمادية الباهظة لمواصلة التمرد الجماعي عليها. وعقب

ذلك، ساهم عدد من العوامل في انخفاض عدد السكان المقبلين على المشاركة العامة، منها عمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعي، وإغلاق المدارس لفترات طويلة، وانهيار السلطة السياسية الداخلية، وازدياد التسلح على الجانبين. وزيادة على ذلك، أدت القيود الشديدة التي فرضتها إسرائيل على الحركة وسياسات الإغلاق التي اعتمدتها إلى تخفيض كبير في عدد العمال الذين يسمح لهم بالعمل في إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الفقر النسبي والفقر المطلق وزاد من معاناة السكان الفلسطينيين.

وأدى هذا العزل إلى زيادة العبء الواقع على المرأة لأنه أعاد تأكيد دورها التقليدي كمقدم للرعاية وضامن لرفاهية أفراد الأسرة. ومما عزز هذا التحول إلى الأدوار التقليدية للجنسين ظهور الحركات الإسلامية الذي شكل بدوره تحدياً للحركة الوطنية الفلسطينية ولدور المرأة داخل الحركة وداخل المجتمع ككل. وفي حين أن هذه الحقائق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أثرت على أدوار المرأة والرجل، وعلى القواعد والمعايير الاجتماعية والهويات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن التحولات الاجتماعية ودرجة التغير مرتبطة إلى حد كبير بالمنطقة والطبقة والدين وهوية الفئة الفرعية.

جيم- الانتفاضة الثانية

منذ بداية الانتفاضة الثانية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والمجتمع الفلسطيني يتعرض للتدمير ويخضع لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[٣]. ومع أن الحكومة الإسرائيلية ظلت تقوم بهذه الانتهاكات بصورة مستمرة منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ وكانت تحدث حتى أثناء عملية السلام في أعقاب اتفاقات أوسلو، فإن الانتفاضة الثانية اتسمت باستخدام متواصل للقوة المفرطة وشمل ذلك الاحتجاز التعسفي، وعمليات القتل خارج القانون، وهدم المنازل، والاستيلاء على الأراضي، وتدمير البنى التحتية والمحاصيل. وعلاوة على ذلك، أدى الصراع الحالي إلى تدهور خطير في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين وعرّض الثلاثة ملايين عربي الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة للخطر والمضايقة والإهانة على نحو كبير ومستمر. وفي حين أن بعض النساء أدين دوراً طليعياً في هذا الكفاح بمقاومتهن الفعالة للاحتلال مما أدى إلى مقتلهن أو إصابتهن أو احتجازهن، فإن معظم النساء وقعن كمدنيات بريئات، ضحية للعنف العشوائي الموجه ضد السكان، أو فقدن أحد أفراد أسرهن.

---

(٣) تسمى الانتفاضة الثانية أيضاً انتفاضة الأقصى إشارة إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الحالي، أرييل شارون، إلى المسجد الأقصى في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتي أدت إلى اندلاع الانتفاضة.

١- العقاب الجماعي للسكان المدنيين

(أ) الخسارة في الأرواح

توفي ما مجموعه ٢ ٧٩٣ شخصاً خلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كنتيجة مباشرة للصراع. وكان من ضمنهم ٤٩٧ طفلاً و١٨٢ امرأة و١٩٥ شخصاً قتلوا خارج نطاق القانون. وفي غالبية الحالات، لم تكن عمليات الهجوم التي أدت إلى وفاة نساء وأطفال موجهة ضد أشخاص كانوا يشاركون بصورة مباشرة في اشتباكات مع الجنود الإسرائيليين"(٤). ومما يدعو للأسى أن معظم النساء توفين أثناء ذهابهن إلى العمل أو رجوعهن منه، إذ لم يسمح لسيارات الإسعاف أو الخدمات الطبية بالوصول إليهن، أو تصادف وجودهن في أماكن تقاطع النيران. وعلاوة على ذلك، فقد قتل عدد كبير من النساء والأطفال في بيوتهم أو على مقربة منها.

وإضافة إلى ذلك، تأثرت حياة النساء من الناحيتين المعنوية والمالية جراء الوفاة غير المتوقعة لأفراد من أسرهن، وخاصة المعيل الرئيسي والأطفال. ووفاة المعيل الرئيسي يرغم المرأة على التغلب على الصدمة النفسية الشديدة الناتجة عن فقد فرد عزيز من أفراد الأسرة من أجل البحث عن وسائل بديلة تكفل للعائلة عيشها(٥).

(ب) الجرحى

خلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، جُرح ما مجموعه ٠٨٤ ٢٧ فلسطينياً نتيجة للصراع. وجُرح كثير من النساء والأطفال في أماكن بعيدة عن أي اشتباكات أو مظاهرات، وعادة ما وقع ذلك قرب منازلهم أو داخلها أو عند محاولتهم عبور نقاط التفتيش. وبينما كان لهذه الإصابات تأثير سلبي للغاية على حياة جميع الأشخاص المصابين، فإن الصراع كان له أثر ضار على النساء الحوامل بصفة خاصة. فعدد المواليد الميتين خلال الربع

---

(٤) مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز دراسات المرأة، "تقرير عن وضع حقوق الإنسان للمرأة أثناء انتفاضة الأقصى"، الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثناء مهمة تقصي الحقائق التي قامت بها يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٥) أثناء الانتفاضة الثانية، وجهت إسرائيل تهمة بغيضة إلى النساء الفلسطينيات، مدعية أن الآباء يرسلون أطفالهم للموت مقابل مكافأة نقدية. وبينت دراسة أجرتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال أن هذا الإدعاء الشنيع إنما هو حيلة تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتبرير استخدامها المفرط للقوة ضد المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً ضد الأطفال (انظر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال خلال العام ٢٠٠١).

الأخير من عام ٢٠٠٠، الذي يتطابق مع الأشهر الأربعة الأولى من الانتفاضة الثانية، ازداد بنسبة ٥٨ في المائة عما كان عليه في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، تعرض كثير من النساء الحوامل للغازات السامة والضرر العقلي والجسدي نتيجة للقصف وغيره من أشكال العنف، مما ألحق الضرر بصحة الأمهات والأجنة في مرحلة النمو.

وفضلاً عن ذلك، فإن النساء، نظراً لدورهن التقليدي كمقدم للرعاية في المجتمع الفلسطيني، يتحملن العبء الأكبر فيما يتعلق بتقديم الخدمات للمصابين من أعضاء الأسرة. والوقت الذي يقضينه في توفير هذه العناية والمساعدة يطغى على الأنشطة الأخرى كالعمل والتعليم، لاسيما في حالات الإصابة الطويلة الأجل أو الدائمة.

(ج) هدم المنازل والاستيلاء على الأراضي

أدى هدم المنازل إلى تشريد أسر بكاملها. ونظراً إلى أن هذه الأسر لا تملك مالاً تستطيع به إعادة بناء منازلها، فإنها تضطر للإقامة مع الأصدقاء والجيران والأسر الموسّعة. وزيادة على ذلك، فإن عمليات الهدم هذه تنفذ دون إشعار مسبق ودون إعطاء أصحاب المنازل الوقت الكافي لجمع ممتلكاتهم. ونتيجة لذلك، وجدت هذه الأسر نفسها قد طردت من بيوتها وفقدت ملابسها وغذاءها وأثاثها وممتلكاتها الشخصية الأخرى.

ونظراً إلى أن النساء يقمن بدور هام في الزراعة، فإن الاستيلاء على الأراضي يفقدهن مصدراً حيوياً للدخل ويخفض مركزهن كمولّد لدخل الأسرة. وقد زاد ذلك بشكل كبير من العبء الذي تتحمله المرأة لإعالة أسرتها وأثر في الوقت ذاته على مركزها داخل الأسرة والمجتمع.

(د) الاحتجاز

بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل نحو ٠٠٠ ٧ فرد من بينهم ٠٢٢ ١ طالباً من طلاب المدارس والمعاهد والجامعات، إلى جانب ١٢١ معلماً. ومنذ الانتفاضة الثانية، اعتقلت خمس نساء فلسطينيات وبذلك وصل العدد الإجمالي للنساء المحتجزات إلى ١٠، من بينهن قاصرتان دون سن ١٨ سنة.

غير أن عدداً أكبر بكثير من النساء تم اعتقالهن لأسباب سياسية وأخضعن لأشكال متنوعة من الإيذاء الجسدي والظروف القاسية مما يشكل انتهاكاً لأهم الإعلانات والاتفاقات والمبادئ الدولية. ويشمل هذا الإيذاء التعذيب والحبس الانفرادي والشتم والاعتداء الجنسي، والتهديد، وإرغام المحتجزات الحوامل على الوضع في زنزاناتهن، واحتجازهن مع سجينات إسرائيليات من سجناء

القانون العام[٦]. ومعظم المحتجزات عازبات ومحكوم عليهن بمدد من السجن تتراوح بين ٥ و١٢ سنة. وقد تدهورت حالة هؤلاء المحتجزات منذ بداية الانتفاضة، وهناك تقارير تفيد بأنهن يتعرضن بين الفينة والفينة لهجمات من جانب حراس السجن[٧].

٢- تقييد الحركة

بالإضافة إلى العدد المتزايد من القتلى والجرحى، أدت هذه الأزمة إلى فرض قيود شديدة على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما يسمى الإغلاق الداخلي، وبين إسرائيل والأراضي المحتلة ككل وبقية العالم، وهذا ما يسمى الإغلاق الخارجي. وبدأت إسرائيل في تنفيذ سياسات الإغلاق عام ١٩٨٧ أثناء الانتفاضة الأولى وتم تشديدها أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١. أما إمكانية الوصول إلى معابر الحدود الدولية فقد تم الحد منها بشكل كبير أو ألغيت بالمرة، بما في ذلك الحدود المصرية والأردنية، فضلاً عن دخول إسرائيل للسفر عن طريق مطار بن غوريون[٨].

وتنطبق هذه الإجراءات على حركة الأشخاص والمركبات والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتمنع الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق من الدخول إلى القدس أو مناطق داخل إسرائيل دون رخص خاصة يكون الحصول عليها أمراً في غاية الصعوبة. وبموجب اتفاقات أوسلو، أنشئت حدود داخل الضفة الغربية وقطاع غزة لتمكين إسرائيل من توفير الحماية للمستوطنات والانسحاب في الوقت ذاته من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. وتقسم هذه الاغلاقات الأراضي المحتلة إلى ٢٢٠ منطقة تمثل مجتمعة ٢٣ في المائة فقط من فلسطين التاريخية[٩]. وعلاوة على ذلك، تفصل بين هذه المناطق ١٢٠ نقطة تفتيش دائمة وحواجز طريق تزيد من معاناة وإهانة السكان الفلسطينيين وتعزز شعورهم بأنهم يعيشون في حالة حصار[١٠].

---

(٦) تقول دراسة أجرتها منظمة الضمير، وهي هيئة معنية بحقوق الإنسان في رام الله في الضفة الغربية، إن ١٢ فلسطينية من السجناء السياسيين محتجزات في نفس القسم الذي تحتجز فيه سجينات إسرائيليات من سجناء القانون العام، ويعشن في ظروف صعبة. جمعية دعم السجناء الفلسطينيين، "السجناء السياسيون من النساء الفلسطينيات والعربيات" (الضمير، آذار/مارس ٢٠٠٢).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المطار الفلسطيني الوحيد في الأراضي المحتلة، وهو مطار غزة الدولي، مغلق منذ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٩) يعني ذلك مساحة فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال خلال العام ٢٠٠١.

(١٠) معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية، Health Development Information and Policy Institute (HDIP), *Fact Sheet: Palestinian Intifada (Sep 28th 2000 - Nov 27th)* (HDIP, 2001). Updates available at: www.hdip.org/Fact%20sheets/ Intifada_factsheet.htm.

ومع أن إسرائيل حاولت تبرير سياسة الإغلاق باعتبارها إجراء أمنياً ضرورياً، فإن الطبيعة التعسفية والمزاجية لهذا الضابط الذي بموجبه يسمح أحيانا للمدنيين بالمرور عبر نقطة تفتيش ولا يسمح لهم بذلك أحياناً أخرى توحي بأن هذه السياسة تهدف أساساً إلى إدامة فرض شكل آخر من أشكال العقوبة الجماعية على الشعب الفلسطيني. وهذا ما سلطت عليه الضوء هيئة منظمة رصد حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما قالت إن القيود التي تفرضها إسرائيل "هي واسعة النطاق وطويلة الأجل ومضرة بالصحة الأساسية للمدنيين بحيث أنها تشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الواسع النطاق، وتمثل بالتالي انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني الدولي"(١١).

وبالإضافة إلى الحواجز المادية التي أقيمت لإعاقة حركة المرور في كل مدينة وقرية فلسطينية تقريباً، تفرض إسرائيل حظر التجول بقصد حبس المدنيين في بيوتهم لفترات طويلة من الزمن، وهذا بمثابة إخضاعهم لنظام الإقامة الجبرية. وكان لهذه القيود المفروضة على الحركة "تأثير سلبي على الأنشطة الإنتاجية في مجالات التصنيع والبناء والتجارة وترتبت عليها نتائج خطيرة بالنسبة إلى معظم السكان" وزادت من انتشار الفقر(١٢). وعلاوة على ذلك، تعيق هذه القيود الحركة الداخلية للسلع والإمدادات الطبية والحاجات والخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والغاز. أما حصول الشعب على الرعاية الطبية، فيعيقه بشكل خطير عدم السماح للمصابين بالوصول إلى الأطباء والمستشفيات وتوقيف سيارات الإسعاف عند حواجز التفتيش.

٣- أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية

أظهر مسح أجري في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٢ أن متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية انخفض من ٥٠٠ ٢ شيكل جديد قبل الانتفاضة إلى ٢٠٠ ١ شيكل خلال شباط/فبراير ٢٠٠٢(١٣). وعلاوة على ذلك، فبينما فقد ٥٦,٥ في المائة من مجمل الأسر أكثر من نصف دخلها، أفاد ٢٠,٣ في المائة من الأسر أنها فقدت كل موارد الدخل العادي أثناء الانتفاضة (انظر الجدول ١). وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في انتشار الفقر. فوفقاً للمسح، وُجد أن ثلثي سكان

---

(١١) بيان شفوي أدلت به منظمة رصد حقوق الإنسان في الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، "البند ٨: مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين" (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

(١٢) تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الدورة السابعة والخمسين للجنة، "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين" (الأمم المتحدة، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢)، الفقرة ١١.

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون دون خط الفقر[١٤]. ونظراً لارتفاع معدلات الفقر، اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة الإنفاق على المساعدة الاجتماعية في وقت تتناقص فيه قاعدة إيراداتها. وبالتالي تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الحكومية من توفير المساعدة الإنسانية لنسبة متواضعة تبلغ ٨ في المائة من الأسر بينما تساعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٥٥,٢ في المائة من الأسر الفلسطينية.

الجدول ١- مؤشرات مستويات المعيشة والمساعدة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (نسبة مئوية)

المؤشرات	آذار/مارس ٢٠٠١	أيار/مايو- حزيران/يونيو ٢٠٠١	تموز/يوليو- آب/أغسطس ٢٠٠١	كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير ٢٠٠٢
الآثار الاقتصادية على الأسر				
الأسر التي تقع تحت خط الفقر	٦٤,٢	٦٤,٩	٦٠,٨	٦٦,٥
الأسر التي فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الشهور الستة الماضية	٤٩,٢	٤٧,٤	٥٢,٣	٥٦,٥
المساعدة المالية				
الأسر التي ترى أنها بحاجة إلى مساعدة مالية	..	٧٩,١	٧٣,٤	٨١,٢
الأسر التي تلقت أقل من ٢٥ دولارا من المساعدة المالية	٥٩,١	٦٧,١	٦٧,٧	١٠,٢
الأسر التي تلقت أقل من ٥٠ دولارا من المساعدة المالية	٨٤,٩	٧٦,٨	٧٢,٧	٢٢,٤
الأسر التي تلقت أقل من ١٠٠ دولار من المساعدة المالية	٨٧,٧	٨٦,٤	٨٠,٢	٤٢,٨
الأسر التي تلقت ١٠٠ دولار أو أكثر من المساعدة المالية	١٢,٣	١٣,٦	١٩,٨	٥٧,٢

(١٤) كان مؤشر مستوى الفقر الذي استخدم هو دولاران في اليوم. المرجع نفسه.

الجدول ١ (تابع)

المؤشرات	آذار/مارس ٢٠٠١	أيار/مايو- حزيران/يونيو ٢٠٠١	تموز/يوليو- آب/أغسطس ٢٠٠١	كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير ٢٠٠٢
المساعدة الإنسانية				
المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٦٠,٤	٦٣,٦	٤٩,٨	٥٥,٢
المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية	٤,٦	١,٥	١,٦	٢,٨
المساعدة المقدمة من مؤسسات حكومية أخرى	١٧,٨	٦,٨	٣,٣	٥,٢
المساعدة المقدمة من لجان الزكاة	٦,٢	٣,٥	٢,٢	٤,٩
المساعدة المقدمة من الأحزاب السياسية	٣,٨	٣,٦	١,٤	٢,٥
المساعدة المقدمة من المؤسسات الخيرية	٥,٣	٤,١	٣,١	٣,٦
المساعدة المقدمة من دول عربية بشكل مباشر	..	١,٤	٠,٦	٢,٠
المساعدة المقدمة من الأقارب والأصدقاء والجيران	..	٦,٨	١٤,٥	٥,٦
نوع المساعدة والاهتمامات الرئيسية للأسر				
المساعدة الغذائية كنسبة من مجموع المساعدة	٧٨,٨	٧٣,٧	٥٣.٤	٧٢,٥
المساعدة النقدية كنسبة من مجموع المساعدة	٢٠,٥	١٥,٤	٢٠,٤	١١,٦
الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى غذاء كأولوية أولى	٣٠,٩	١١,١	٩,٤	١١,٧
الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى المال كأولوية أولى	٣٢,٦	٣٦,٨	٣٦,٢	٣١,٠
الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى عمل كأولوية أولى	١٤,٩	٢٠,١	١٨,٠	٢٣,٥
الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى أدوية كأولوية أولى	٥,٤	٢,٩	٢,٦	١,٥
الأسر التي أشارت إلى أنها بحاجة إلى بيت كأولوية أولى	٥,٣	٦,٤	٥,٧	٦,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

ملاحظة: العلامة (..) تشير إلى أن البيانات غير متاحة.

أما الحصول على الرعاية الطبية الملائمة الذي كانت الإغلاقات تعيقه بالفعل، فقد أصبح أمراً أكثر صعوبة بسبب فقدان الدخل وزيادة الفقر. ويقدر أن ٥٨,٧ في المائة من الأسر الفلسطينية تواجه مشاكل في الحصول على العلاج الطبي بسبب عدم قدرتها على دفع تكاليف العلاج. وزيادة على ذلك، فبينما أشار ٨١,٢ في المائة من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أنها بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الاجتماعية أو المعونة الإنسانية، لم يتلق إلا ٢٩,٦ في المائة تلك المساعدة. ومن مجموع المساعدة والمعونة المقدمة، قُدم ٧٢,٥ في المائة في شكل إمدادات غذائية و١١,٦ في المائة في شكل تبرعات نقدية على الرغم من أن ٣١ في المائة من الأسر أشارت إلى أنها بحاجة أكبر إلى المال، مقابل ١١,٧ في المائة أشارت إلى أن الأغذية هي أولويتها الأولى[١٥].

وعلاوة على ذلك، يشير التغير في أنماط التغذية للسكان أثناء الانتفاضة الثانية إلى التأثير الضار لاستمرار الاحتلال. فقد انخفضت كمية الأغذية بنسبة ٤٤,٤ في المائة ونوعيتها بنسبة ٦١,٩ في المائة لدى الأسر الفلسطينية (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢- التغير في أنماط التغذية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة الثانية (نسبة مئوية)

المؤشرات	انخفضت	لم تتغير	زادت
كمية الأغذية	٤٤,٤	٥٤,٨	٠,٨
نوعية الأغذية	٦١,٩	٣٨	٠,١
الاستهلاك الشهري من اللحوم	٧٥,٥	٢٤,٣	٠,٢
الاستهلاك الشهري من الفواكه	٧٤	٢٥,٧	٠,٤
الاستهلاك الشهري من الحليب ومنتجاته	٥٨	٤٠,٢	١,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

ويوضح الجدولان ١ و٢ حدة الأزمة الاقتصادية في فلسطين. وقد أصبحت المرأة بحكم دورها المركزي في الأسرة معرضة لضروب المعاناة والخسارة التي أصبحت للأسف هي القاعدة في المجتمع الفلسطيني.

---

(١٥) من الأسر التي تلقت مساعدة نقدية، أشار ١٠,٢ في المائة إلى أن مجموع المساعدة التي تلقتها يقل عن ٢٥ دولاراً فيما أشار ٥٧,٢ في المائة إلى أن مجموع ما تلقته يبلغ ١٠٠ دولار أو أكثر. المصدر نفسه.

ثانياً- ديناميات السكان

تقوم الإحصاءات السكانية وأنماط الأسرة بدور هام في وصف قضايا المرأة وإبرازها. ويُلقي هذا الفصل نظرة عامة على الفروق بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني من خلال المؤشرات التالية: (أ) حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم، بما في ذلك نسبة الرجال إلى النساء؛ (ب) معدلات الخصوبة والوفيات؛ (ج) حجم الأسر الفلسطينية وأنواعها ووضعها، بما في ذلك أنماط الزواج والطلاق.

ألف- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم

يعتبر عامل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة مورداً وطنياً حقيقياً، لاسيما بالنظر إلى قلة الموارد الطبيعية. غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه تحدياً خطيراً في مجال تطور السكان نظراً إلى استمرار الاحتلال وانعكاساته على البطالة والفقر وسيطرة إسرائيل الواضحة على الموارد الطبيعية المتوفرة. وزيادة على ذلك، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيق التنمية البشرية كثيراً، فهو من أعلى المعدلات في العالم إذ بلغ ٣,٧ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وهذا المعدل المرتفع يترجم في الواقع بالارتفاع النسبي لعدد الشباب. ففي آخر تعداد رسمي أجري في الأراضي المحتلة خلال الفترة ١٠-٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان الأطفال من الفئة العمرية ٠-١٤ سنة يمثلون٤٧ في المائة من مجموع السكان، وكان ٣,٥ في المائة من السكان تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة (انظر الجدول ٣)[١٦].

١- التوقعات السكانية

إذا استخدمنا تعداد عام ١٩٩٧ كنقطة انطلاق وأخذنا في الاعتبار عوامل كاتجاهات الخصوبة والوفيات وعودة ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان نحو ٥ ملايين في عام ٢٠١٠ وما يقارب ٧,٥ مليون بحلول عام ٢٠٢٥ (انظر الجدول ٤). وبالمعدلات الحالية، يتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال ١٦ سنة في قطاع غزة، و٢١ سنة في الضفة الغربية، و١٩ سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً[١٧]. ونظراً إلى أن كثافة السكان في قطاع غزة، والتي تبلغ حاليا نحو ٨١٦ ٢ شخصاً لكل كيلومتر مربع، هي بالفعل من أعلى النسب في العالم، فإن الزيادات المتوقعة في عدد السكان لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة نقص المجال الحيوي.

---

(١٦) في منتصف عام ٢٠٠٠، قُدر أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة كانت تبلغ ١٨,٥ في المائة من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠٢٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

(١٧) من الناحية الرياضية، إن عدد السكان الذي يزيد سنوياً بنسبة س في المائة يتضاعف حجماً كل ش سنة حيث $(١+س)^{ش}=٢$.

الجدول ٣- حجم السكان وأعمارهم وتوزيعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٧

الضفة الغربية[أ]		الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
	الحجم (بالآلاف)	٨١٤	٧٨٦	١ ٦٠٠	١٠٣,٦
	توزع الأعمار (بالآلاف)	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
	٠-١٤ سنة	٣٧٠	٣٥٠	٧٢٠	١٠٥,٦
	١٥-٦٤ سنة	٤١٦	٤٠١	٨١٧	١٠٣,٧
	٦٥ سنة وما فوق	٢٨	٣٤	٦٢	٨٢,٥
		الحضر	الريف	مخيمات اللاجئين	سكان المخيمات[ج]
	التوزيع (نسبة مئوية)	٤٦,٦	٤٧,٠	٦,٤	٢٦,٥
قطاع غزة	الحجم (بالآلاف)	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
		٥٠٨	٤٩٤	١ ٠٠٢	١٠٢,٨
	توزع الأعمار (بالآلاف)	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
	٠-١٤ سنة	٢٥٧	٢٤٦	٥٠٣	١٠٤,٥
	١٥-٦٤ سنة	٢٣٨	٢٣١	٤٦٩	١٠٣,٠
	٦٥ سنة وما فوق	١٢	١٦	٢٨	٧٥,٠
		الحضر	الريف	مخيمات اللاجئين	سكان المخيمات[ج]
	التوزيع (نسبة مئوية)	٦٣,٥	٥,٤	٣١,١	٦٥,١
مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة[أ]		الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
	الحجم (بالآلاف)	١ ٣٣٢	١ ٢٨٠	٢ ٦٠٢	١٠٤,١
	توزع الأعمار (بالآلاف)	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الذكور إلى الإناث[ب]
	٠-١٤ سنة	٦٢٧	٥٩٦	١ ٢٢٣	١٠٥,٢
	١٥-٦٤ سنة	٦٥٤	٦٣٢	١ ٢٨٦	١٠٣,٥
	٦٥ سنة وما فوق	٤٠	٥٠	٩٠	٨٠,٠
		الحضر	الريف	مخيمات اللاجئين	سكان المخيمات[ج]
	التوزيع (نسبة مئوية)	٥٣,١	٣١,٠	١٥,٩	٤١,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز إحصائي لعام ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(أ) البيانات المتعلقة بالضفة الغربية ومجموع الضفة الغربية وقطاع غزة لا تشمل أجزاء القدس التي ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

(ب) حسبت نسبة الذكور إلى الإناث باعتبارها عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى.

(ج) سكان مخيمات اللاجئين معدودون بالآلاف.

الجدول ٤- التوقعات السكانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥
(بالآلاف)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة
٢٠٠٠	٢ ٠١٢	١ ١٣٨	٣ ١٥٠
٢٠٠٥	٢ ٥١٤	١ ٤٧٢	٣ ٩٨٦
٢٠١٠	٣ ٠٦٧	١ ٨٧١	٤ ٩٣٨
٢٠١٥	٣ ٥١٧	٢ ٢٤١	٥ ٧٥٨
٢٠٢٠	٣ ٩٦٢	٢ ٦١٨	٦ ٥٨٠
٢٠٢٥	٤ ٤٠٩	٢ ٩٩٣	٧ ٤٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأرض الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠٢٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

وتشير هذه التوقعات السكانية إلى انخفاض النسبة المئوية للشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الـ ٢٥ سنة القادمة مع ارتفاع العمر الوسيط من ١٦,٤ سنة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٨ سنة في عام ٢٠١٠، ثم إلى ٢٢,٩ سنة بحلول عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يرافق ذلك انخفاض مماثل في عدد الأطفال في الفئتين العمريتين ٠-٥ و٠-١٤ إلى ١٦,٢ في المائة و٤٣,٥ في المائة من مجموع السكان بالترتيب. وتخفي هذه المعدلات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة اختلافات بين الضفة الغربية وقطاع غزة تعزى إلى كون معدلات الخصوبة في قطاع غزة أعلى نسبياً.

٢- نسبة الإعالة

يكشف الجدول ٣ أن حجم السكان من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة التي تمثل سن العمل، يبلغ تقريباً نصف مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الإعالة تبلغ حالياً ١٠٢,١[١٨]. وبينما تشير تلك النسبة النظرية بالفعل إلى أن عدد المعالين أعلى من عدد العاملين، فإن نسبة الإعالة الفعلية أعلى لأن عدداً كبيراً من السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة عاطلون عن العمل. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون النسبة أكثر دقة، ينبغي أن تراعي عدة عوامل منها انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة؛ والارتفاع النسبي لنسبة النساء الحوامل؛ وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات.

(١٨) نسبة الإعالة هو قياس للجزء من السكان الذي يتكون من أشخاص معالين لم يبلغوا بعد سن العمل أو كبار في السن لا يستطيعون العمل. ويساوي هذا المعدل عدد الأشخاص من الفئتين العمريتين ٠-١٤ و٦٥ سنة وما فوق مقسماً على عدد الأشخاص في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة.

ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مستواها المرتفع الحالي إلى ٨٦,١ في عام ٢٠١٠ نتيجة لانخفاض معدل الخصوبة الإجمالية ومعدل المواليد الخام. وخلال الفترة ذاتها، يتوقع أن يحدث هذا الانخفاض بسرعة أكبر في الضفة الغربية منها في قطاع غزة إذ سينخفض هذان المعدلان من مستوييهما الحاليين ٩٥,٧ و١١٣,٢ إلى ٨٠,٤ و٩٦,٣، بالترتيب.

باء- معدلات الخصوبة والوفيات

١- الخصوبة

تعتبر مستويات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى المستويات في العالم. ويعزى ذلك إلى ما يلي: الزواج في سن مبكر عادة؛ والشعور بالأمن الذي يوفره الزواج، خاصة في وقت الصراعات والاضطرابات السياسية؛ والرغبة في إنجاب الذكور السائدة في المجتمع الفلسطيني؛ والنسبة المرتفعة نسبياً للنساء في سن الإنجاب(١٩).

ومع ذلك، فهناك أدلة تشير إلى أن معدلات الخصوبة أخذت بالفعل في الانخفاض في السنوات الأخيرة. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٦,٤ مولود لكل امرأة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ إلى ٦,١ مولود في عام ١٩٩٥ و٦,٠ مواليد في عام١٩٩٧(٢٠). ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة في التعليم، خصوصاً بين النساء، فضلاً عن ازدياد عدد النساء في القوة العاملة. وهناك فروق بين المناطق إذ أن معدل الخصوبة الكلي في قطاع غزة يبلغ حالياً ٦,٩ مواليد لكل امرأة مقابل ٥,٦ مولود لكل امرأة في الضفة الغربية(٢١).

كذلك فإن معدل المواليد الخام، الذي كان بدأ في الانخفاض في منتصف السبعينات، ارتفع ارتفاعاً حاداً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧ وبلغ ٤٦,٧ و٥٤,٧ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ في الضفة الغربية وقطاع غزة بالترتيب. وبدأ معدل المواليد الخام في الانخفاض بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، وبحلول عام ١٩٩٧، قُدر أنه بلغ ٤١,٢ و٤٥,٤ لكل ١ ٠٠٠ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالترتيب، وبلغ ٤٢,٧ لكل ١ ٠٠٠ في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً(٢٢).

---

(١٩) في عام ١٩٩٧، كانت النساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة يمثلن ٤٣,٤ في المائة من مجموع النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز إحصائي لعام ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(٢٠) معدل الخصوبة الكلي يقيس متوسط عدد الأطفال الذين يولدون أثناء الحياة الإنجابية للمرأة.

(٢١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صحة الأم والطفل في فلسطين: مسح نوعي وطني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/يوليو ٢٠٠٠).

(٢٢) المرجع نفسه.

علاوة على ذلك، فإن تحسن الأوضاع الصحية، وخاصة الصحة الإنجابية، مع ازدياد استخدام أساليب تنظيم الأسرة، لهما دور في تخفيض مستويات الخصوبة. ففي عام ١٩٩٦، كانت نسبة النساء اللاتي يستخدمن شكلاً من أشكال منع الحمل تبلغ ٦٥,٧ في المائة بين النساء المتزوجات و٤٥,٢ في المائة بين جميع النساء(٢٣). ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال معدلات الخصوبة، من المتوقع أن يظل الشباب يمثلون أعلى نسبة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة القادمة.

٢- الوفيات

يعتبر معدل الوفيات في الأراضي المحتلة منخفضاً، إجمالاً، مقارنة مع المناطق العربية الأخرى والبلدان النامية. ففي عام ١٩٩٧، كان معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٤,٨ لكل ٠٠٠ ١ تقريباً ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٣,٥٥ في عام ٢٠١٠ وإلى ٣,٢٦ بحلول عام ٢٠٢٥(٢٤).

وكان الانخفاض في معدل وفيات الرضع أكثر وضوحاً، إذ انخفض من أعلى مستوى له بلغ ٣٥,٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١ في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ إلى ٢٧,٣ لكل ٠٠٠ ١ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤(٢٥). كما أن معدلات وفيات الأمهات في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تمثل ثالث أهم أسباب الوفاة بين النساء في سن الإنجاب، انخفضت إلى ٦٠-٨٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٧، وقد كان المعدل في الضفة الغربية، باستثناء القدس، أعلى شيئاً ما منه في قطاع غزة(٢٦). ومن المتوقع أن تنخفض مستويات الوفيات، خاصة معدل وفيات الرضع، بشكل تدريجي في العقود القادمة، مما سيؤدي إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة بالنسبة إلى الجنسين. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن يرتفع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة في الضفة الغربية وقطاع

---

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأرض الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠٢٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

(٢٥) مع أنه وُجد أن معدل وفيات الرضع أعلى نسبياً بالنسبة للذكور البالغ ٣٠,٣ لكل ٠٠٠ ١ مقابل ٢٤,٠ لكل ٠٠٠ ١ بالنسبة للإناث، فإن الوضع ينعكس فيما يتعلق بوفاة المواليد المتأخرة (الفئة العمرية ١-١١ شهراً) إذ يبلغ عدد الوفيات ١٠ بالنسبة للذكور و١٢ بالنسبة للإناث لكل ٠٠٠ ١. ويعزى هذا الفرق بين الجنسين إلى الرعاية الخاصة التي يحظى بها الذكور. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صحة الأم والطفل في فلسطين: مسح نوعي وطني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/يوليو ٢٠٠٠).

(٢٦) معدل وفيات الأمهات أعلى في الفئة العمرية ١٥-١٩ إذ يبلغ ١٠٤ حالات لكل ٠٠٠ ١٠٠، مما يبرز العلاقة بين وفيات الأمهات والحمل المبكر عن طريق الزواج المبكر. Barghouti, M. and Lennock, J. "Health in Palestine: potential and challenges" (the World Bank, March 1997).

غزة من ٦٩,٩ سنة إلى ٧٣,٨ سنة بالنسبة إلى الذكور، ومن ٧٣,٠ سنة إلى ٧٦,٧ سنة بالنسبة إلى الإناث.

جيم- الأسر المعيشية الفلسطينية

١- أنواع الأسر وأحجامها

إن العلاقات الاجتماعية وعلاقات القرابة تربط معظم أعضاء الأسرة الفلسطينية. وفي حين أن ٧٤,٠ في المائة من الأسر الفلسطينية كانت أسراً بيولوجية في عام ١٩٩٧، بعد أن كانت نسبتها ٦٩,٤ في عام ١٩٩٥، فإن باقي الأسر البالغة نسبتها ٢٦ في المائة يتألف من أسر موسّعة، وبدرجة أقل، من أسر معيشية مشتبكة أو من أسر تتألف من فرد واحد. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الزيادة في عدد الأسر البيولوجية والانخفاض التدريجي في حجم الأسر، الذي انخفض إلى ٦,٤ أفراد في عام ١٩٩٧، بعد أن كان ٧,٠ أفراد في عام ١٩٩٥، ظل متوسط حجم الأسرة كبيراً بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة[٢٧]. وكانت النساء يرأسن ٩,٥ في المائة و٨,٠ في المائة من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالترتيب. ويعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف هيكل الأسرة وإلى كون متوسط العمر المتوقع للنساء في الضفة الغربية أعلى قليلاً منه في قطاع غزة. وكانت هذه الأسر، في الغالب، أصغر من الأسر التي يرأسها رجال، إذ كان يبلغ حجمها في المتوسط ٤,١ أفراد مقابل ٦,٦ في عام ١٩٩٧[٢٨]. وإضافة إلى ذلك، فوجود الأسر التي ترأسها نساء يرجع عادة إلى وفاة أو هجرة رئيس الأسرة، أو، بدرجة أقل، إلى الطلاق.

٢- الزواج والطلاق

في عام ١٩٩٧، كان العمر المتوسط للعزّاب عند الزواج في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٢٥,٤ سنة بالنسبة للرجال و٢١,٥ سنة بالنسبة للنساء (انظر الجدول٥)[٢٩]. وأبرز تعداد عام ١٩٩٧ وجود علاقة بين مستوى التعليم والسن عند الزواج الأول. ووُجد أن العمر المتوسط عند الزواج الأول بالنسبة للأشخاص الذين أكملوا التعليم العالي يبلغ ٢٧ سنة بالنسبة إلى الرجال و٢٤ سنة بالنسبة إلى النساء، بينما يبلغ المتوسط الوطني ٢٣ سنة و١٨ سنة، بالترتيب. وهذان المعدلان

---

(٢٧) خلال تلك الفترة، انخفض حجم الأسرة من ٦,٦ إلى ٦,١ في الضفة الغربية ومن ٧,٨ إلى ٦,٩ في قطاع غزة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمنشآت - موجز إحصائي ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) يشير ذلك إلى الطريقة الحسابية للتوصل إلى متوسط العمر عند الزواج.

الوطنيان المنخفضان نسبياً، خصوصاً فيما يتعلق بعمر النساء، يبرزان ظاهرة الزواج المبكر المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان نصف مجموع النساء المتزوجات في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغن من العمر ١٨ سنة أو أقل. وتزوج ٢٩ في المائة من هؤلاء النساء قبل بلوغ ١٨ سنة، وكان عمر ٤ في المائة منهن ١٥ سنة أو أقل. وفي مقابل ذلك، بلغت نسبة الرجال المتزوجين في فئة ١٨ سنة وما دون ذلك ١ في المائة فقط(٣٠).

وفي عام ١٩٩٩، بلغ معدل الزواج الخام ٨,٤ في الأراضي المحتلة؛ وبلغ معدل الطلاق الخام ١,٢ لكل ٠٠٠ ١(٣١).

الجدول ٥- متوسط العمر ومتوسط عمر العزاب عند الزواج في عام ١٩٩٧ (بالسنوات)

الضفة الغربية	متوسط العمر عند الزواج الأول	الرجال	النساء
		٢٤	١٨
	متوسط عمر العزاب عند الزواج	الرجال	النساء
		٢٥,٩	٢٢,٠
قطاع غزة	متوسط العمر عند الزواج الأول	الرجال	النساء
		٢٢	١٨
	متوسط عمر العزاب عند الزواج	الرجال	النساء
		٢٤,٥	٢٠,٨
مجموع الضفة الغربية وقطاع غزة	متوسط العمر عند الزواج الأول	الرجال	النساء
		٢٣	١٨
	متوسط عمر العزاب عند الزواج	الرجال	النساء
		٢٥,٤	٢١,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - موجز إحصائي لعام ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(٣٠) ظاهرة الزواج المبكر أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية إذ تبلغ نسبة النساء اللاتي يتزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة ٢٥ في المائة في قطاع غزة مقابل ١٧ في المائة في الضفة الغربية. المرجع نفسه.

(٣١) ثلثا حالات الطلاق تقريباً سجلت بعد أقل من سنة من الزواج.

ثالثاً- مؤشرات اجتماعية واقتصادية

يتضمن هذا الفصل استعراضاً لوضع المرأة الفلسطينية ضمن سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجالات التالية: (أ) المشاركة السياسية؛ (ب) العمالة والاقتصاد؛ (ج) الفقر؛ (د) التعليم؛ (هـ) الحقوق القانونية وحقوق الإنسان؛ (و) الصحة[٣٢].

ألف- المشاركة السياسية

١- معلومات أساسية

دخلت المرأة الفلسطينية معترك الحياة العامة، شأنها شأن مثيلاتها من المنخرطات في حركات النضال الوطني في مناطق أخرى من العالم، من خلال أدوارهن في المقاومة الوطنية، والتي تتنوع بين أشكال الاحتجاج السياسي مثل التظاهرات في الشوارع والاعتصامات والعرائض، ومشاركة أكثر تنظيماً في مختلف الأحزاب السياسية واتخاذ القرار السياسي. غير أن أي نقاش حقيقي يتناول المشاركة السياسية للمرأة ينبع من النتائج النهائية لعملية سلام حقيقي وعادل والتحوّل المتزامن من حركة مقاومة إلى بناء أمة. ومن الضروري، على وجه التحديد، ضمان دخول المرأة الفلسطينية في المؤسسات السياسية الرسمية واضطلاعها بدور أكبر في عملية اتخاذ القرار في الدولة الفلسطينية الآتية لا محالة.

والاتجاه السائد تاريخياً هو أن نهاية الحروب أو الثورات الوطنية تعني نهاية المشاركة النشطة للمرأة، فتُمنع مجدداً من دخول الساحة العامة، ويُنتظر منها أن تعود إلى أعمال منزلية من قبيل تربية الأطفال وتدبير المنزل.

وبالنسبة إلى المرأة الفلسطينية، كان النضال من أجل التحرير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنضال الوطني من أجل تقرير المصير. فمن الناحية العملية، زوّدت النزعة القومية المرأة الفلسطينية بقاعدة شرعية تمكنها من ترك هذه الأدوار التقليدية والاضطلاع بأنشطة خارج المنزل. ومن الناحية الاستراتيجية، اكتسبت المرأة الفلسطينية تجربة سياسية غنية من مشاركتها في الشؤون السياسية غير الرسمية خلال الكفاح الوطني. وهذه المشاركة كان يدفعها وعي بأن هذه التجربة يمكن أن تكون ثمينة وأن تمكّن المرأة في الميادين الاجتماعية والسياسية في المستقبل. ونتيجة لذلك، كانت النساء،

---

(٣٢) بينما تعود معظم التحاليل الواردة في هذا الفصل إلى ما قبل الانتفاضة الأولى، يستند بعضها إلى: Abu-Nahle, L. et al. "Towards gender equality in the Palestinian Territories: a profile of gender relations" (SIDA, August 1999).

حتى عام ١٩٩٧، يشكلن قرابة ٢٣ في المائة من الأجهزة الإدارية للمنظمات الخيرية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كانت أكبر المنظمات الشعبية وأكثرها فعالية تُدار من قبل النساء.

ومنذ مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (مدريد، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، والذي يُعرف بمؤتمر مدريد للسلام، كانت المرأة الفلسطينية نشطة في إعداد نفسها للاضطلاع بأدوار القيادة وصنع القرار وإنشاء البنى الأساسية لدولة قادمة. واستلزم هذا الإعداد اكتساب وإتقان مهارات جديدة تكمل المهارات المكتسبة من تجربة الانتفاضة الأولى. غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت عموماً كارهة لتعزيز نهج المشاركة في بناء الأمة. وبالفعل، ففي أحيان كثيرة تحولت طبيعة اتفاق أوسلو، بتركيزه القوي على مسألة الأمن، إلى مراقبة المواطنين بدلاً من المشاركة العامة. وعلاوة على ذلك، يُضاف إلى هذا الإقصاء الرسمي عدمُ تحديد طبيعة المواطنة والحقوق الشرعية للمواطنين.

ويشكل هذا الإقصاء، الذي يأتي في مرحلة حرجة من عملية بناء الأمة، تحدياً خطيراً للجهود الهادفة إلى تطبيق الديمقراطية الحقيقية وتشجيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي عام ١٩٩١، مثلاً، كانت اللجان الفنية المعنية بالبنى التحتية، والتي أنشأتها منظمة التحرير الفلسطينية، تضم ست نساء فقط من أصل ٣٠٠ معين[٣٣]. وبالإضافة إلى ذلك عندما أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمت زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة مُنحت امرأتان فقط منصبين رفيعين، هما منصب وزير ووكيل وزارة؛ لم يكن هناك سوى ٣٠ امرأة تشغل منصب مدير عام من أصل ٢٤٠ منصباً في ١٥ وزارة. وقد أثارت الحركة النسائية الفلسطينية مسألة عدم المساواة بين الجنسين في المناصب العليا أثناء المناقشة الوطنية حول قانون الانتخاب. وفي ذلك الإطار، قُدم مقترحان إلى المجلس التشريعي الفلسطيني هما: تطبيق نظام حصص ثابتة للمرأة يكفل مشاركتها؛ ووضع نظام انتخابي لا يقل بموجبه عدد الأعضاء المنتخبين من أي من الجنسين عن ثلث مجموع الأعضاء. ورفضت السلطة الوطنية الفلسطينية لاحقاً هذين المقترحين على أساس أنهما يتعارضان مع نظام ديمقراطي حقيقي.

٢- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية

تطور المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة في اتجاه تعدّدي وتدريجي إذ تطلع السكان إلى خيارات ديمقراطية لمواجهة نظام الاحتلال القمعي. فهذا القمع، ولا سيما خلال الانتفاضة الأولى، شجع المجتمع الفلسطيني على التطلع إلى بدائل ديمقراطية للحكومة قائم على المشاركة ويختلف عن النماذج القائمة إلى حد بعيد على المركزية والبيروقراطية السائدة في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، أدت الحركة النسائية الفلسطينية دوراً أساسياً في تعزيز برامج المساواة

(٣٣) ارتفع هذا العدد لاحقاً ليصبح ٦٦ امرأة من أصل ٣٦٦ عضواً عقب إنشاء اللجنة الفنية لشؤون المرأة.

بين الجنسين وتمكين الرأي العام، من خلال التركيز على المهارات والقيادة والديمقراطية، وذلك بتنظيم الحملات وعقد ورشات العمل في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما أفادت هذه الأشكال الجديدة من مشاركة الأفراد وغذت قدرة الحركة النسائية، كانت هذه الجهود تصطدم بمشاكل المركزية والمحاباة.

وتشمل الفجوات الرئيسية بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية ما يلي:

(أ) كان التفاوت بين الجنسين سائداً قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي نهاية عام ١٩٩٦، كانت النساء يمثلن نسبة متواضعة قدرها ٧,٤ في المائة من أصل ٧٤٤ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المنظمة نفسها، لا يوجد سوى ثلاث نساء من أصل ١٠٠ عضو، ولا توجد أية امرأة بين أعضاء اللجنة التنفيذية الـ ١٦؛

(ب) كذلك فإن مشاركة المرأة محدودة جداً في الأحزاب السياسية: فهناك ١١,٦ في المائة في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وامرأتان في المكتب السياسي لهذا الحزب؛ و١٩ في المائة في اللجنة المركزية لفدا، وهو الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني؛ و١٩,٥ في المائة في اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ و٥ في المائة في اللجنة المركزية لفتح، الذي هو أكبر الفصائل السياسية الفلسطينية وأقواها نفوذا، وهو الحزب السياسي الرئيسي في السلطة. وبعد اتفاق أوسلو، أضيف ٢٢ عضواً جديداً إلى المجلس الثوري لفتح، بينهم امرأة واحدة؛

(ج) بينما أدت عدة نساء أدواراً هامة في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات العامة التي تلته، أقصيت المرأة عموماً من المفاوضات الحاسمة المتعلقة بعملية السلام ونتائجها؛

(د) أثناء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كان عدد النساء ٣٦ مرشحة فقط من أصل ٦٧٢ مرشحاً، انتخبت خمس منهن، وتولت اثنتان منصب وزير في فترتين مختلفتين[٣٤]؛

(هـ) نظراً إلى حداثة عهد المؤسسات الحكومية نسبياً، وتدرج عملية صياغة السياسات الجديدة وعدم انتظامها، لا تزال عملية إدراج قضايا الجنسين في السياسة العامة في مرحلة أولية للغاية.

---

(٣٤) تشكل النساء ١٩ في المائة فقط من مجموع العاملين والموظفين في مختلف الوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويعمل ٥٢ في المائة منهن في قطاع التنظيف وخدمات الاستقبال وخدمات السكرتارية، مما يعكس المركز المتدني لمعظم النساء العاملات في الوزارات.

٣- المبادرات والفرص

يحمل بناء دولة فلسطينية جديدة آفاقاً لزيادة المشاركة العامة في الهياكل التنفيذية والتشريعية والقضائية. وإضافة إلى ذلك، تتيح الأمة الحديثة العهد فرصة فريدة لتعزيز وربط البرامج المعنية بالديمقراطية وقضايا الجنسين، فتضمن بذلك المواطنة النشطة عن طريق حكم ديمقراطي قائم على المشاركة والمساءلة. وهذا الرابط الحيوي يمكن أن تثيره جهات مختلفة، منها النساء العاملات في الأحزاب السياسية، والحركة النسائية الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الاتحادات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان وبقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن الدروس المستمدة من الفترة الانتقالية التي سادت في ظل اتفاق أوسلو تنذر بأن التحرك باتجاه تفعيل المواطنة يتضمن، بطبيعة الحال، تمكين المرأة في الأحزاب السياسية، ويتطلب وضع برامج واضحة توفق بين مشاركة المرأة وحقوقها من جهة، والحاجات الإنمائية والاقتصادية الأساسية للمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

ويمكن لانتخابات البلديات والسلطات المحلية، التي تأجلت أثناء المرحلة الانتقالية، أن تتيح فرصة مثالية تنتهزها المرشحات لإثارة حاجات المجتمع المحلي وربط هذه الحاجات بقضايا الجنسين. وفي ذلك الإطار، مارست الحركة النسائية الفلسطينية ضغوطاً للحصول على حصة ٣٠ في المائة في هذه الانتخابات.

(أ) الحركة النسائية الفلسطينية

وضعت الحركة النسائية الفلسطينية في عام ١٩٩٣ ميثاق المرأة، الذي يرسم أساساً الخطوط العريضة للتوازن بين الجنسين، ويقدم رؤية مدنية عن حقوق المرأة فيما يتعلق بالعدالة والديمقراطية والمساواة والتنمية. وفي ذلك السياق، اعتمد الميثاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣٥] ودعا إلى ما يلي: (١) الحماية الكاملة للحقوق المتساوية في مجالات التعليم والعمل والملكية والمشاركة السياسية، وضمنها عملية صنع القرار؛ (٢) وضع حد للتشريع القائم على التمييز ضد المرأة؛ (٣) الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري والقيود التي تفرض على حركتها؛ (٤) حق نقل الملكية إلى الزوج الأجنبي والأطفال.

وتواجه الحركة النسائية الفلسطينية، التي اعتادت على المعاناة من الممارسات القمعية للاحتلال، حالياً، أزمة تنظيمية وهيكلية. وهناك، بالتالي، قلق له مبرراته من إمكانية إضعاف هذه

---

(٣٥) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام ١٩٧٩، وهي تتضمن ٣٠ مادة تحدد ما يشكل تمييزاً ضد المرأة، وتضع برنامجاً للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز.

الحركة إلى درجة أن تصبح عاجزة عن التأثير على السياسات الرسمية التي تتناول حاجات الجنسين والتنمية الاستراتيجية. ويمكن لهذا الضعف بدوره أن يلحق ضرراً بحقوق المرأة الفلسطينية وتطلعاتها.

(ب) إدارة التخطيط والتنمية المتصلين بالمساواة بين الجنسين

استجابة للحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، أنشئت في عام ١٩٩٦ إدارة التخطيط والتنمية المتصلين بالمساواة بين الجنسين داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي. والهدفان الرئيسيان لهذه الإدارة هما تدريب النساء العاملات في الوزارات، وإنشاء إدارات خاصة بالمرأة في مختلف الوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. إلا أنه على الرغم من وجود الهدف الثاني، تقع قضايا المرأة عموماً تحت إشراف وزارة شؤون المرأة، ووزيرتها هي الرئيسة بالنيابة لإدارة التخطيط والتنمية المتصلين بالمساواة بين الجنسين. وحصر قضايا الجنسين بوزارة منفصلة يمكن أن يعزل المرأة ويزيد من تهميشها.

باء- العمالة والاقتصاد

١- معلومات أساسية

تأثر شكل الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثراً عميقاً بسياسات إسرائيل الاقتصادية التي سمحت خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٢ بحرية نسبية لحركة الأيدي العاملة والسلع بينها وبين الضفة والقطاع بينما فرضت قيوداً على التجارة الفلسطينية مع سائر بلدان العالم. وعلاوة على ذلك، فُرضت قيود كبيرة على المنتجات الزراعية والتحويلية والصناعية الفلسطينية بغية دعم المنتجات الإسرائيلية. ورافقت هذه السياسات تنمية هزيلة للقطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدت إلى خلل حاد في التجارة مع إسرائيل، وتراجع كبير في القطاع الزراعي، ونمو محدود في القطاعين التحويلي والصناعي. وخلال تلك الفترة، كان أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية يعملون في إسرائيل، ويساهمون بأكثر من ٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهد الوضع تردّياً كبيراً عقب تطبيق إسرائيل سياسة الإغلاق، والذي بدأ في عام ١٩٨٧ أثناء الانتفاضة الأولى، وتكثف أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١. ونظراً إلى الإغلاق شبه الدائم المفروض على الضفة والقطاع والقيود المفروضة نتيجة لذلك على حركة الأيدي العاملة والسلع المتجهة إلى إسرائيل، تراجع تدفق الأيدي العاملة إلى إسرائيل من ١٢٠ ٠٠٠ عامل شهرياً في عام ١٩٩٢ إلى أقل من ٢٥ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٩٦، فانخفض بذلك الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٥ في المائة، وارتفع معدل البطالة بشدة ليبلغ ٣٩ في المائة في قطاع غزة و٢٤ في المائة في الضفة الغربية. وقد أعاق التحكم المستمر لإسرائيل في الاقتصاد الكلي لفلسطين إيجاد بدائل قابلة

للاستمرار لسوق العمل الإسرائيلية. فقد اقتصرت العمالة البديلة إلى حد بعيد على القطاع العام، ولا سيما على الجهاز الأمني والخدمة المدنية[٣٦]. وإضافة إلى ذلك، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بصياغة عدد من السياسات الإنمائية في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ضمنها إنشاء حدائق صناعية على الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. غير أن سياسات إسرائيل الأمنية غير المواتية، وكذلك غياب البيئة التنظيمية السليمة التي تشجع المستثمرين المحتملين، أعاقت هذه الاستراتيجيات بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع للاتجاهات الديمغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تلقي عبئاً إضافياً وضخماً على الاقتصاد الفلسطيني. فنظراً إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، والى أن ٤٧ في المائة من السكان هم دون ١٥ سنة، تنمو اليد العاملة حالياً بمعدل سنوي يقارب ٦ في المائة، وهذا يعني، حسب التقديرات، أن ٦٠٠ ٤ باحث عن عمل ينضمون إلى اليد العاملة كل شهر. ونتيجة لذلك، يلزم استحداث نصف مليون فرصة عمل جديدة لمجرد إبقاء العمالة عند مستوياتها الحالية.

٢- الفجوات بين الجنسين في العمالة والاقتصاد

مع أن هناك وعياً في مناطق أخرى بأن الاستثمار في العمالة النسائية يحدث أثراً عميقاً وإيجابياً على التنمية الاقتصادية والبشرية، لا يزال معظم صانعي القرار في الضفة الغربية وقطاع غزة يسيئون فهم هذه القضية ويرونها من منظور الحقوق وليس باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات التخطيط الاقتصادي السليم.

(أ) البطالة

توجد حواجز هيكلية أساسية تعترض دخول المرأة في اليد العاملة الرسمية، حيث لم تتجاوز مشاركتها، منذ عام ١٩٩٥[٣٧]، نسبة ١٢ في المائة من مجموع اليد العاملة. وفي عام ٢٠٠١، انخفض هذا المعدل إلى ١٠,٤ في المائة، ولعل انعكاسات الانتفاضة الثانية هي السبب الأساسي لهذا الانخفاض. ومع أن البيانات تشير إلى أن عدد النساء الراغبات في العمل يتجاوز قدرة السوق على استيعابه، تمضي المرأة عادة من الوقت أربعة أضعاف ما يمضيه الرجل في البحث عن عمل.

وفي عام ٢٠٠٢، بلغ معدل البطالة بين النساء متوسط ١٧ في المائة من مجموع القوى العاملة النسائية، مقابل ٣٣,٥ في المائة بين الرجال، وهذا الفارق يعطي فكرة عن صغر حجم اليد العاملة النسائية.

---

(٣٦) يستوعب القطاع العام قرابة ١٨ في المائة من القوى العاملة.

(٣٧) كانت هذه النسبة الأدنى في قطاع غزة حيث بلغت ٨ في المائة تقريباً.

(ب) العمالة حسب القطاع

تمارس العاملات من النساء بنسبة ٢٧ في المائة مهنا في قطاع التعليم الذي يحل في طليعة القطاعات الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث عدد الأيدي العاملة النسائية. غير أن النساء في هذا القطاع يتركزن في مستويات التعليم الدنيا وينحصرن عامة في الدرجات الوظيفية الدنيا. وإضافة إلى الفوارق في الأجور لصالح الرجل، يتقاضى المعلمون عموماً أجوراً أدنى من أجور العاملين في مهن أخرى تتطلب كفاءات ومهارات أقل.

ويمارس ١٥ في المائة من العاملات مهنا تتصل بصناعة المنسوجات وهو القطاع الإنتاجي الوحيد الذي تشارك فيه، ويتحول إلى قطاع غير رسمي يرتكز على العمل في المنزل.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن جزءاً كبيراً من اليد العاملة الزراعية، أي ٢٩ في المائة من مجموع العاملات، فإن غالبيتهن يقمن بأعمال أسرية غير مدفوعة الأجر؛ ومع أن للمرأة حقوقاً شرعية في وراثة الأراضي، لا تطالب بهذه الحقوق إلا قلة من النساء. إضافة إلى ذلك، لا تحصل النساء إلا على القليل من التدريب والإرشاد الزراعي، ولا يحظين بفرص للوصول إلى التعاونيات ومشاريع التسويق الزراعية.

ويستخدم القطاع العام النساء بنسبة ٥ في المائة مقابل ١٢ في المائة للرجال. ويعزى هذا الفرق إلى أن مجال العمل الذي شهد أعلى معدل نمو في السلطة الوطنية الفلسطينية هو مجال الأجهزة الأمنية والشرطة، التي استحدثت فرص عمل أكثر للرجال.

وتمارس نسبة أخرى تبلغ ٨ في المائة من النساء العاملات أعمالاً في القطاع الصحي، والباقيات يعملن لحسابهن، ويشكلن ١٤ في المائة من مجموع العاملات في الضفة الغربية و٨ في المائة من مجموع العاملات في قطاع غزة[٣٨].

(ج) حالة العمالة

في عام ٢٠٠١، كانت أجور النساء تشكل عموماً ما نسبته ٧٥ في المائة من أجور نظرائهن من الرجال، وكانت ٣١ في المائة من العاملات في الضفة الغربية يقمن بأعمال أسرية غير مدفوعة الأجر، غالباً في القطاع الزراعي، مما يشكل تناقضاً واضحاً مع نسبة الرجال العاملين في ظروف مماثلة والبالغة ٧ في المائة. وهذا المعدل كان أدنى بكثير في قطاع غزة حيث بلغ ٦ في المائة من مجموع العاملات، والسبب في ذلك هو صغر حجم القطاع الزراعي في هذه المنطقة.

---

(٣٨) ٩٩ في المائة تقريباً من المشاريع التي تملكها نساء هي مشاريع عائدة لشخص واحد.

٣- المبادرات والفرص

مع أن الإطار الهيكلي للسياسات والبرامج الهادفة إلى استحداث فرص عمل للنساء ضيق، هناك بالفعل فرص كبيرة للعمل في الظروف الحالية. وأبرز هذه الفرص الموقف المنفتح والإيجابي على الصعيد الاجتماعي حيال عمل المرأة خارج المنزل؛ ووجود رغبة أساسية لدى النساء في العثور على فرص عمل. ونتيجة ذلك أن هناك حاجة حيوية إلى وضع خطط لاستحداث فرص عمل للنساء، تستهدف خصوصاً مجموعة الخريجات الجديدات من الكليات الأهلية والجامعات. وفي ذلك الإطار، فإن المشاريع الواسعة النطاق الرامية إلى استحداث فرص العمل، مثل مشروع العقارات الصناعية في غزة، تحتاج إلى التحليل والى دمجها في برامج التدريب والتوظيف الخاصة بالمرأة.

وبينما يوجد عدد من برامج التدريب والإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل النساء نسبة ضئيلة من المقترضين ويُمنحن عادةً قروضاً أصغر. ولذلك يجب تصحيح هذا الاختلال وتشجيع صاحبات المشاريع في البيئة المحلية، وبذلك تشجيع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال ومستوى تعليمي متدنٍ على توليد الدخل والمساهمة في الاقتصاد الوطني. والمفارقة أن هذه المشاركة سهلها تردّي مستويات المعيشة، إذ أجبر العديد من المحافظين من الأسر والأزواج على قبول فكرة عمل المرأة.

جيم- الفقر

١- معلومات أساسية

في عام ١٩٩٧، كان ٢٣ في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، و١٤ في المائة منها تعيش في فقر مدقع[٣٩]. ويفوق مدى انتشار الفقر في قطاع غزة، حيث تبلغ النسبة ٣٨ في المائة، أكثر من ضعفي مدى انتشاره في الضفة الغربية، حيث تبلغ ١٦ في المائة. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك اختلافات هامة داخل المنطقة الواحدة، إذ سجلت أعلى معدّلات الفقر في جنوب غزة ووصلت إلى نسبة مفزعة بلغت ٥١ في المائة، والى ٢٤ في المائة في الخليل و٢٨ في المائة في جنين في الضفة الغربية. وفي المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٢، تبين أن ٦٦,٥ من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر المحدد بدولارين في اليوم[٤٠].

---

(٣٩) التقرير الوطني لمكافحة الفقر، تقرير الفقر ١٩٩٨، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٨.

(٤٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الظروف الاقتصادية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

ويسهل تحديد أهم عوامل الفقر في فلسطين، ومن بينها تركة الاحتلال العسكري ومصادرة الأملاك، والصراع وعدم الاستقرار السياسي، وفرض القيود المشددة على أسواق العمل، وتشوّه الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته. غير أن هناك عوامل أقل وضوحاً هي آثار الفقر المزمن على العرض والطلب في مجال اليد العاملة، وعلى الأسعار والسلع، ووجود وعدم وجود الإعانات والسلع العامة، والبيئة السياسية. ولهذه العوامل أثر مباشر على القدرات البشرية للسكان، وتأثير على تركيبة الأسرة وتكوينها، بما في ذلك مركز ودور ومسؤولية كل من الرجل والمرأة.

ويوجد أساساً برنامجان للمساعدة الاجتماعية الرسمية هما وزارة الشؤون الاجتماعية التي تقدم الخدمات لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقدم الخدمات للاجئين من السكان. ومع أن هذين البرنامجين يستهدفان أشد السكان فقراً، ويسعيان إلى تقديم الإغاثة العاجلة، فهما لا يقدمان ما يكفي من المساعدة للخروج من الفقر الشديد(٤١). علاوة على ذلك، ففي حين أن الشبكات الأسرية هي ركائز أساسية للدعم الاجتماعي، نظراً بشكل خاص إلى انعدام الأمن في المجتمع الفلسطيني وانعدام أو قلة ما تقدمه الجهات العامة، تشير الدلائل إلى أن هذا الدعم غير منتظم في أفضل الحالات ويميل إلى التمييز لصالح المستفيدين الذكور.

وقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اعتماد اتفاق أوسلو، ولا سيما الصدمات الاقتصادية التي سببتها سياسات الإغلاق، إلى وضع أزمة البطالة لدى الذكور في صلب جدول أعمال السلطة الوطنية الفلسطينية، وأدت هذه العملية إلى تهميش أزمة الفقر لدى المرأة. ومع أن خطة التنمية الفلسطينية لعام ١٩٩٨ تطلب إلى السلطات "أن تبذل ما في وسعها لتأمين شبكة أمان اجتماعي للفقراء والمحرومين"، فإنها تولي القليل من الاهتمام لطبيعة الفقر المتعددة الأوجه وللفئات الاجتماعية الضعيفة وقضايا الجنسين(٤٢).

٢- الفجوات بين الجنسين في مجال الفقر

يتخذ ارتباط الفجوات بين الجنسين بالفقر شكل حلقة مفرغة، حيث تساهم الفوارق بين الجنسين في الفقر، ويساهم الفقر في الفوارق بين الجنسين. ونتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى اعتماد سياسات لتخفيف حدة الفقر تأخذ بالنهج القائم على حقوق الجنسين، وتتوجه خصيصاً إلى

---

(٤١) يتقاضى الفرد حداً أقصى قدره ٩٦ شيكلاً إسرائيلياً أي ما يعادل ٢٣ دولاراً، بينما يُحدد خط الفقر بـ ٤١٨ دولاراً و٣٤٣ دولاراً للفقر الشديد. هلال، جميل ومجدي المالكي، دراسة عن دور المؤسسات غير الحكومية في مساعدة المعوزين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية في فلسطين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

(٤٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٨-٢٠٠٠، ١٩٩٨.

النساء الفقيرات. وهذا أمر أساسي بشكل خاص نظراً إلى الاتجاه المتمثل في عدم حصول المرأة على ما يكفي من الموارد والأصول، مما يجعلها أشد حرماناً من الرجل على الصعيد المالي(٤٣).

وإضافة إلى ذلك، كانت الأسر التي ترأسها امرأة تشكل ٨ في المائة من مجموع الأسر الفلسطينية في عام ١٩٩٧، وهذه الأسر تشكل ٢٥,٦ في المائة من الأسر الفقيرة. ومن هذه الأسر، كان ٦٠ في المائة من النساء أرامل، و١٥ في المائة مطلقات، و١٣ في المائة منفصلات. وكانت أشد الأسر فقراً تلك التي تضمّ أكثر من عشرة أفراد، حيث سجلت نسبة ٣٢ في المائة، بينما سجلت نسبة ٢٨ بين الأسر التي تضم فرداً واحداً.

٣- المبادرات والفرص

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة في معالجة الفقر بطريقة أكثر جدية ومنهجية. فبرامج إيجاد العمالة والضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي يجب أن تتناول حاجات الرجال والنساء وظروفهم ومصالحهم في مختلف أوضاعهم. وهناك فرص لوضع نهُج وبرامج متعددة الأوجه تراعي قضايا الجنسين، لا سيما على ضوء إدراج قضايا الجنسين في السياسة العامة على المستوى العالمي.

دال- التعليم

رغم أن وزارة التعليم تأخذ مسألة اندماج الجنسين والمساواة بينهما بطريقة أكثر جدية من وزارات أخرى، مما ضيق الفجوات نسبيا في قطاع التعليم مقارنة بقطاعات أخرى، فإن هذه المكاسب التي تحققت في المستوى التعليمي للمرأة لم تفض إلى تحسن لأوضاعها في اليد العاملة وفي الحياة العامة. ويواجه قطاع التعليم تحدياً كبيراً يتمثل في الانتقال بقضايا المساواة بين الجنسين من المستوى الكمي إلى المستوى النوعي إذا أريد أن يساهم ذلك في إحداث تغييرات حقيقية في أدوار الجنسين ومسؤولياتهما.

الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم

يقدر المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة بـ٩١,٥ في المائة للرجال و٧٧ في المائة للنساء. ولا توجد فجوة واضحة في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الفتيات والفتيان في الفئتين العمريتين ٦-١١ و١٢-١٤ سنة حيث تبلغ المعدلات ٩٠,٧ في المائة للفتيان و٩١,٦ في المائة للفتيات في الفئة العمرية الأولى و٨٩,٢ في المائة للفتيان و٩٠,٩ في المائة للفتيات في الفئة

(٤٣) أقل من ١٠ في المائة من النساء لديهن ملكية والأصول الأساسية لنصفهن هي مجوهرات قابلة للبيع.

العمرية الثانية. وتتضح الفجوات بين الجنسين في الصفوف الأعلى، ففي الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم ٦٣,٧ في المائة للفتيات مقابل ٦٧,٤ في المائة للفتيان، و٥ في المائة للفتيات و٦,٧ في المائة للفتيان في الفئة العمرية ١٨ سنة وما فوق.

وهذه الفجوة تبلغ أقصى حدتها في التعليم المهني في المرحلة الثانوية حيث تشكل الفتيات نسبة متواضعة قدرها ١٣ في المائة من مجموع الملتحقين بالمدارس ويملن إلى الدراسة في مجالي التمريض والتجارة. وتشكل الشابات ٦٠,٧ في المائة من مجموع الملتحقين بالكليات الأهلية و٤٢,٥ من مجموع الملتحقين بالجامعات الثماني للضفة الغربية وقطاع غزة. ومع أن هذه المعدلات مشجعة، فإن الفوارق بين الجنسين حسب المناطق ومجالات التخصص غير مشجعة بالقدر نفسه. ونظراً إلى سياسة توجيه الطلاب بأعداد كبيرة نحو المسارات الأكاديمية والمهنية والصناعية، أصبحت فرص التعليم محدودة جداً، خصوصاً بالنسبة إلى الفتيات اللواتي يشجعن على دراسة الآداب، ما يحد من فرصهن في اليد العاملة(٤٤).

كما أن الفجوات بين الجنسين تميل إلى الاتساع في معدلات التسرب مع ارتفاع مستويات التعليم، حيث تبدأ بالتساوي بين الفتيان والفتيات بنسبة ٢,٤ في المائة في المرحلة الابتدائية، ثم ترتفع إلى ٨ في المائة للفتيات و٦,١ في المائة للفتيان في المرحلة الثانوية(٤٥). ويأتي هذا التباين من اختلاف الدوافع التي تبعث على ترك التعليم. فبينما يترك الفتيان المدرسة عادة بحثاً عن عمل لتأمين دخل للأسرة أثناء الصعوبات المالية، تترك الفتيات التعليم بغرض الزواج المبكر.

هاء- الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان

خرجت الحركة النسائية الفلسطينية من الفترة الانتقالية بوعي قوي وخبرة متنامية في معالجة القضايا القانونية من منظور المساواة بين الجنسين. وفي سياق الإصلاحات القانونية، وُضع برنامج عمل خاص بقضايا الجنسين وصدق عليه عن طريق العملية البرلمانية النموذجية. غير أنه يلزم صياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة تتعلق بتشريع يغطي مسألة الأحوال الشخصية.

فمبادرات المساواة بين الجنسين في القانون لا تنجح إلا بتقوية النظام القانوني الفلسطيني، وبسلطة قضائية مستقلة، وبتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويؤكد إعلان استقلال دولة فلسطين الذي صدر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في أحكامه المساواة بين الرجل والمرأة؛

---

(٤٤) شكلت النساء نسبة ضئيلة قدرها ٥,٧ في المائة من خريجي الهندسة.

(٤٥) تسجل أعلى معدلات للتسرب في جنين حيث يبلغ المعدل ١٢ في المائة للفتيات و١١,٦ في المائة للفتيان، وفي القدس الشرقية حيث المعدل ١٢ و١١ في المائة حسب الترتيب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون الأساسي للضفة الغربية وقطاع غزة يحظر التمييز على أساس الجنس[٤٦]، وينص على أن أياً من الأبوين يستطيع نقل جنسيته إلى ذريته، ويحدد السن القانونية للزواج بـ ١٥ سنة للمرأة و١٦ للرجل[٤٧]. وفي ذلك الإطار، تزوج ٤ في المائة من مجموع النساء عندما بلغن ١٥ سنة من العمر أو أقل[٤٨]، ويُعاقب على تعدد الزوجات دون إخطار مسبق للزوجة الحالية أو المرأة المزمع الزواج بها[٤٩].

وتناضل المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان من أجل صياغة استراتيجية جديدة تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على خلفية معقدة للتوترات السياسية. وما فتئت هذه المنظمات تسعى إلى لفت الانتباه إلى تجاوزات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المتعددة في مجالي الأمن والشرطة، بينما تشدد على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، ولا سيما تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم، والاعتقال التعسفي، والمصادرة غير القانونية للأراضي، وفرض قيود على حرية الحركة وعلى حق الإقامة في القدس. ونتيجة لذلك، نادراً ما عالجت هذه المنظمات قضايا الجنسين وحقوق المرأة. كذلك فإن المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الجنسين، في حين تناولت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، نادراً ما عالجت القضايا الشائكة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتزداد قضايا المواطنة وحقوق المواطنين إلحاحاً مع رسوخ أسس دولة فلسطينية جديدة. فبدلاً من أن تكون المواطنة حقاً مكتسباً عند الولادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كثيراً ما يتم التفاوض بشأنها في صفقات يومية تترافق فيها المطالب والمستحقات مع ممارسة تفضيلية تأتي عامة على حساب النساء والفقراء والمهمشين. وفي ذلك السياق، يشكل وضع اللاجئين الفلسطينيين، لاسيما في لبنان، تحدياً حرجاً بشكل خاص. فإحلال المرأة وغالبية أفراد المجتمع الفلسطيني في صلب الكفاح من أجل مواطنة عادلة هو العقبة الرئيسية في المرحلة المقبلة.

---

(٤٦) القانون الأساسي، الذي يستند إلى الشريعة باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، يحظر أيضاً التمييز على أساس الدين والرأي السياسي والانتماء الاثني والعرق.

(٤٧) هذه هي السن القانونية للزواج في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيحدد الحد الأدنى لسن الزواج بموافقة القاضي عند البلوغ، وسن الرشد محددة بـ ١٧ سنة للفتاة و١٨ سنة للفتى.

(٤٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – خلاصة إحصائية لعام ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٤٩) نسبة تعدد الزوجات منخفضة نسبياً إذ تبلغ ٤ في المائة من مجموع الزيجات.

١- الفجوات بين الجنسين في الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان

في حين يستطيع الزوج أن يطلق زوجته من طرف واحد، فإن الشكل الأكثر شيوعاً للطلاق هو القبول المتبادل الذي تتنازل الزوجة بمقتضاه عن حقوقها المالية لتحصل على الطلاق من زوجها. وقد ركزت مبادرات الإصلاح القانوني على إلغاء الطلاق من طرف واحد وعلى تقوية مطالب المرأة وحضانة الأطفال وإعالتهم.

ويحق للإبنة بمقتضى التشريع الحالي للإرث بنصف حصة الإبن، غير أن الكثير من النساء يتنازلن عن هذا الحق بغية الحفاظ على الدعم الاجتماعي للأسرة والأقرباء. وبينما تنادي الاستراتيجية الوطنية للمرأة بضمان "حقوق المرأة في الميراث وحقوقها في الضمان الاجتماعي"، فإن هذا المجال لم يتم التطرق له في حملات منتظمة(٥٠).

وعلى الرغم من إحراز بعض المكاسب في تشريعات العمل، أبرزها تمديد إجازة الأمومة بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، فإن قوانين العمل الحالية لا تغطي بما فيه الكفاية العمالة المنزلية والزراعية وغير الرسمية، بما في ذلك العمل في المشاريع الأسرية، التي تمثل مجالات ذات نسب عالية من الأيدي العاملة النسائية. وإضافة إلى ذلك، لا يشمل التشريع الحالي أماكن العمل التي تضم أقل من خمسة عاملين.

ومع أن الحركة النسائية الفلسطينية نجحت في الضغط من أجل حصول المرأة على جواز سفر فلسطيني لها ولأطفالها دون إذن من ولي، لا يوجد تشريع عام للجنسية ينظم شؤون المواطنة وحقوق المواطنين.

وفي عام ١٩٩٥، كان النساء يمثلن ١١ في المائة من المحامين و٢٩ في المائة من طلاب الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتوقع لهذه النسبة أن ترتفع نظراً إلى بلوغ معدل التحاق النساء بمدرسة الحقوق الجديدة في جامعة القدس نسبة مشجعة قدرها ٤٢ في المائة. إلا أنه خلال الأعوام الخمسة الماضية، لم يكن هناك سوى قاضيتين، إضافة إلى أن الشريعة الإسلامية والقانون الكنسي، اللذان ينظمان قوانين الأحوال الشخصية للجماعات المسلمة والمسيحية، لا يقبلان قضاة من النساء.

وفي حين أن المسوح الماضية حددت العنف المنزلي بأنه مشكلة خطيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أبدت غالبية المجيبات تردداً في رفع شكاوى رسمية. ونتيجة لذلك، لا تتضمن

---

(٥٠) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية.

إحصاءات الجريمة بيانات كافية عن العنف ضد المرأة. غير أن النساء يستخدمن خطوطاً ساخنة خاصة لطلب المشورة بشأن مسائل مثل الاغتصاب وسفاح المحارم وغيريهما من أشكال العنف.

٢- المبادرات والفرص

هناك عدد من المبادرات والفرص الهامة في مجال الحقوق الشرعية وحقوق الإنسان منها ما يلي: (أ) تعزيز عملية السلام بإدراج قضايا الجنسين في صلب القضايا الحاسمة في المفاوضات مع إيلاء اهتمام خاص لمشاكل اللاجئات وحقوقهن والحق في جمع شمل الأسر ومشاكل الإقامة في القدس؛ (ب) ربط حقوق المرأة بحقوق المواطنة ضمن إطار التنمية؛ (ج) الدعوة والضغط من أجل استصدار تشريع يراعي قضايا الجنسين، لاسيما سن قانون خاص بالأسرة؛ (د) معالجة حاجات الفقيرات من خلال تعزيز تشريع الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ومنح ضمانات قانونية في القطاع غير الرسمي والقطاعين المنزلي والزراعي.

واو- الصحة

١- معلومات أساسية

في عام ١٩٩٤، تولت وزارة الصحة الفلسطينية مسؤولية القطاع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي كان سابقاً ضمن مسؤوليات قوى الاحتلال. وهذا القطاع يعاني من نقص شديد في البنية الأساسية والخدمات والموارد البشرية بسبب ضآلة الاستثمار وأعوام من الإهمال. فبينما تضاعف عدد السكان، مثلاً، في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بقي عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية على حاله. وأثناء سنوات الاحتلال العسكري أدت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية الفلسطينية دوراً أساسياً في معالجة هذا الضعف(٥١).

وقد وضعت هذه الحركة الصحية الناشئة نهجاً يركز على الرعاية الصحية الأولية، وهو نهج اعتمدته السياسات الصحية الفلسطينية لاحقاً، وإن لم ينعكس ذلك في مخصصات كافية في الميزانية. وخلال الأعوام الستة التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو، ضاعفت المنظمات غير الحكومية عدد المرافق المعنية بالرعاية الصحية الأولية، وبدأت تضع مبادرات في مجالي صحة المرأة والصحة الإنجابية. وهذه المبادرات خطت خطوة إلى الأمام في عام ١٩٩٥ بإنشاء إدارة صحة المرأة والتنمية التابعة لوزارة الصحة.

---

(٥١) في هذا الإطار كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي المؤمن الرئيسي للخدمات الصحية للاجئين المسجلين في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنحاء أخرى من المنطقة.

وقد شهدت وزارة الصحة في عام ١٩٩٥ عجزاً في الميزانية بلغ ٦٠ في المائة، ولا تـــزال تواجه ضغوطاً مالية شديدة تؤثر في قدرتها على إدارة وتطوير البرامج الصحية وتأمين الدعم المادي وإعطاء الأولوية لصحة المرأة والصحة الإنجابية. وإضافة إلى ذلك، أثرت القيود التـــي يفرضـــها إغلاق الحدود على الحركة تأثيراً كبيراً على الاتصال والتنسيق داخل النظام الصحي وعلى حصـــول المستفيدين على الخدمات، لاسيما حصولهم على الرعايـــة المتخصصـــة فـــي مستشـــفيات القـــدس الشرقية. ويغطي التأمين الصحي الحكومي ٣٩ في المائة تقريباً من السكان، وأساساً العاملين منـــهم في القطاع العام والعاملين في إسرائيل الذين تعتبر هذه التغطية إلزامية لهم.

وقد شهدت برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في العقد الماضي تطوراً سريعاً رداً علـــى ارتفاع معدلات الخصوبة وبغية تصحيحها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينمـــا اهتمـــت هـــذه البرامج بحقوق المرأة بشكل عام، فقد أساء معظمها تقدير الرابط القوي بين حجم الأسرة والعوامـــل الاجتماعية والاقتصادية مثل استراتيجيات البقاء في إطار يتسم بعدم الاستقرار والصراع وعدم التأكد الاقتصادي؛ وأدوار الجنسين ومسؤوليات كل من المرأة والرجل؛ وغياب الخدمات الاجتماعية أو عدم كفايتها. وهذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى معالجة صحيحة على صعيد المجتمع بغية معالجة المحددات الأساسية للخصوبة كتفضيل البنين والزواج المبكر للبنات.

٢- الفجوات بين الجنسين في مجال الصحة

يفيد التعداد الرسمي لعام ١٩٩٧ بأن معرفة النساء بأساليب منع الحمل عالية وتتجاوز ٩٨ في المائة؛ وأن ٣١ في المائة من النساء يستعلمن الأساليب الحديثة، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٥ في المائة عندما يشمل التعداد الأساليب التقليدية(٥٢). ولم يتلق ٢٠ في المائة من النساء الحوامل أية رعاية قبل الولادة، و٨٠ في المائة منهن لم يتلقين أية رعاية بعد الولادة. ومع أن ٩٠ في المائة مـــن ولادات عام ١٩٩٦ جرت في مرفق صحي، لم يعتن الأطباء المتخصصون والقابلات إلا بـــ ٦٠ في المائـــة من هذه الولادات في الضفة الغربية و٣٤ في المائة في قطاع غزة(٥٣).

---

(٥٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشـــآت - خلاصـــة إحصائيـــة لعام ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٥٣) الإجهاض غير شرعي ولا تتيسر إحصاءات عن حالات الإجهاض غير الشرعية.

وتساهم المشاكل البيئية في المشاكل الصحية التي تواجهها الأسرة، ولا سيما الأطفال، وكذلك في العبء الذي يثقل كاهل المرأة في المنزل. ومن هذه المشاكل تدهور المياه الجوفية وعدم كفايتها في قطاع غزة، وافتقار الأرياف إلى شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية(٥٤).

وفي عام ١٩٩٥، أبلغ ما بين ٤٠ و٥٠ في المائة تقريباً من النساء اللواتي شملهن مسح عن الصحة العقلية عن ضيق نفسي، لاسيما حالات اكتئاب، واضطرابات جسدية، وسلوك ينم عن هواجس ونزعة للإكراه(٥٥).

وفي عام ١٩٩٢، كانت ٥٥ في المائة من حالات السرطان لدى النساء الفلسطينيات ناجمة عن نظام الإنجاب(٥٦). ولا توجد معلومات موثوقة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي(٥٧).

ومع أن معدّل الإعاقة مرتفع بين النساء بسبب الاضطرابات الخلقية والوراثية والاضطرابات الناجمة عن الولادة، تسجل الإعاقة معدلاً عاماً أعلى لدى الرجال يبلغ ٣٠٢ ٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مقابل ٨٠٢ ١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ لدى النساء. وإضافة إلى ذلك، يتعرض الرجال لإعاقات أكثر بسبب الإصابات الناجمة عن الحوادث والنزاع. غير أنه أوحي بأن الفجوة بين الجنسين في الإعاقة تستحق البحث لمعرفة ما إذا كانت الوفاة المبكرة بسبب الإهمال أحد العوامل(٥٨).

وفي عام ١٩٩٦، لم يكن يوجد في قطاع غزة سوى طبيبتان مؤهلتان في أمراض النساء رغم تفضيل النساء المعلن للطبيبات في مجال الرعاية النسائية.

---

(٥٤) في الضفة الغربية نسبة ضئيلة قدرها ٢ في المائة من الأسر المعيشية موصولة بشبكات الصرف الصحي.

(٥٥) Sansur, *R.M. Environment and development prospects in the West Bank and Gaza Strip* (Bethlehem University, 1995).

(٥٦) Barghouti, M. and Lennock, J. "Health in Palestine: potential and challenges" (the World Bank, March 1997).

(٥٧) سُجلت ٢٨ حالة إيدز خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢.

(٥٨) PCBS, *Women and Men in Palestine: Trends and Statistics* (PCPS (Gender Unit), 1998).

٣- المبادرات والفرص

هناك حاجة إلى اعتماد نهج متكامل في معالجة الحاجات الصحية للسكان ضمن الإطار الأوسع للعنف والصراع، لاسيما من حيث الآثار المختلفة على النساء والرجال والفتيات والفتيان. ويجب أن يشمل هذا النهج المتعدد الأوجه في معالجة قضايا الجنسين والقضايا الصحية الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي، إضافة إلى ذلك، أن يُنظر إلى برامج تنظيم الأسرة من المنظار الأوسع للصحة والحقوق الإنجابية، مع إشارة خاصة إلى القضايا السكانية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني.

وقد بدأت البرامج والسياسات الصحية التي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات غير الحكومية تتجاوز معالجة صحة المرأة أساساً في إطار صحة الأم والطفل، وهو المنظور الذي كان سائداً حتى الثمانينات. وبينما يبدأ الآن إدراج عدد من القضايا في البرامج الرسمية، وبدرجة أقل تقديم الخدمات، بما في ذلك ما يتصل بانقطاع الحيض وصحة المراهقين، تبقى الفجوة قائمة بين الجنسين في الخدمات والحالة الصحية. ولذلك هناك حاجة ملحة لأن يقوم واضعو السياسات ومقدمو الخدمات بتقوية المبادرات الجارية وربطها بالصحة الإنجابية والحقوق.

المراجع

General Union of Palestinian Women (GUPW), "Draft document of principles of women's rights", GUPW, Jerusalem, August 1994.

Hammami, R. "Labor and economy: gender segmentation in Palestinian economic life", *Palestinian Women: A Status Report No. 4*, Women's Studies Program, Birzeit University, 1997.

Jad, I. "From salons to popular committees: the Palestinian women's movement, 1919-1989", *Intifada: Palestine at the Crossroads*, J. Nassar and R. Heacock eds., Praeger Press, New York, 1990.

Johnson, P. "Social support: gender and social policy in Palestine", *Palestinian Women: A Status Report No. 5*, Women's Studies Program, Birzeit University, 1997.

Khader, A. *The Law and Women's Future* (in Arabic), Women's Center for Legal Aid and Counselling, Jerusalem, 1998.

Kuttab, E. and Bargouti, R., "The impact of armed conflict on Palestinian women" (UNIFEM, 2002).

Moors, A. *Women, Property and Islam: Palestinian Experiences, 1920-1990*, Cambridge University Press, Cambridge, April 1996.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), *Labor Force Survey: Main Findings (October 1996 – January 1997)*, PCBS, May 1996.

Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories (UNSCO), "Report on economic and social conditions in the West Bank and Gaza Strip, Spring 1999", UNSCO, 1999.

Women's Center for Legal Aid and Counselling (WCLAC), *Towards equality: an examination of the status of Palestinian Women in existing law*, R. Shehadeh ed., WCLAC, Jerusalem, 1995.